

الحجارة والصواريخ: النتيجة الحتمية لاتفاق أوسلو

معين ربّاني*

في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ساد إجماع عام على أن إسرائيل والفلسطينيين على وشك التوصل إلى اتفاق – إن لم يكن قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، فحتماً قبل موعد خروج بيل كلينتون من البيت الأبيض في ٢٠ كانون الثاني/يناير. فإسرائيل والفلسطينيون عاودوا المفاوضات بسرعة بعد انهيار قمة كامب ديفيد التي عقدت على عجل في تموز/يوليو. وفي أيلول/سبتمبر، كان الطرفان يعقدان اجتماعات في الولايات المتحدة والشرق الأوسط. وقد وجدت تقارير توحى بأن الفجوات المتبقية أخذت تضيق انعكاساً لها، وأقام إيهود براك عشاء في ٢٥ أيلول/سبتمبر في مقر إقامته الخاص في كوخاف يائير على شرف ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية. وبعد ذلك بأربعة أيام، أصيب العالم بالذهول عندما أدى دخول أريئيل شارون الاستفزازي الحرم الشريف إلى تفجير ثورة حصدت في أشهرها الخمسة الأولى من الأرواح ما يقارب ما سقط في الانتفاضة الأولى في عامها الأول كله.

لماذا لم تكن انتفاضة الأقصى متوقّعة

بالعودة إلى الوراء، فإن الدهشة الشديدة التي قوبل بها الانفجار كانت هي السبب الحقيقي للمفاجأة. ففي ذلك الوقت، بدا أن هناك أسباباً وجيهة لاستبعاد إمكان حدوث مستمرة ذات شبه واضح بانتفاضة ١٩٨٧-١٩٩٣، على الرغم من المؤشرات

* مدير المركز الفلسطيني الأميركي للأبحاث في الضفة الغربية – مدينة رام الله.

المتزايدة إلى القلق الشعبي في السنة التي سبقت انتفاضة الأقصى. وأهم هذه الأسباب عدم رغبة كلا القيادتين في وضوح صراع مطوّل قد يشكل تحدياً للتعاون الإسرائيلي - الفلسطيني الذي أرسيت دعائمه في أوصلو، وربما يدمر أسسه، وبذلك يولّد تهديداً لسيطرة السلطة الفلسطينية السياسية ولاستقرار حكومة براك. كما أن القوى السياسية التي لها المصلحة الكبرى في الترحيض على الانتفاضة، وهي المعارضة اليسارية والإسلامية الفلسطينيتان، كانت حيدت في الواقع منذ أوصلو على يد السلطة الفلسطينية، من خلال عملية تهميش وتقسيم أدت إلى إضعافها كثيراً في حالة المعارضة اليسارية، وعبر حملة قمع بالتنسيق مع إسرائيل ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أدت إلى شلها تنظيمياً وعسكرياً في حالة المعارضة الإسلامية. أما حركة "فتح" التي يتزعمها عرفات، والتي أدت دوراً مركزياً في الانتفاضة السابقة، فكانت خلال تلك الفترة، بحسب التحليلات السائدة، لا تعدو كونها تابعاً للسلطة الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، كانت الحياة بدأت تدب في أوصلو الاقتصاد الفلسطيني الذي يُعتبر تطوره أمراً حاسماً في نجاح أوصلو وإضفاء الشرعية عليه، بعد انكماش يزيد على الثلث بالنسبة إلى حالته المضعفة في نهاية الانتفاضة الأولى. ومع أنه لم يعد بأي حال من الأحوال إلى المستويات التي كان بلغها أوصلو - هذا إذا تجاوزنا ذكر مستويات ما قبل الانتفاضة - إلا أنه توقف عن التدهور وظهرت علامات مشجعة على النمو، وفقاً للبنك الدولي وغيره. وبدأ السكان عامة، بعد سبعة أعوام من حكم السلطة الفلسطينية الخاضع لقواعد أوصلو المقيّدة وتزايد المشقة بصورة عامة، مشعولين تماماً عن الطوق بعد سنة ١٩٩٣ قليل الاختلاف في أولوياته واهتماماته ونشاطاته وطموحاته عن الشبيبة في الدول الأخرى، وهو ما ولّد خيبة عند الناشطين السياسيين الأكبر سناً.

واستمرت استفتاءات الرأي بوجه عام في الكشف عن مستويات قوية، وإن متراجعة، من التأييد لمواصلة عملية السلام.⁽¹⁾ وإذا كان الصحة المتنامية للسكان تعكس الغضب الحقيقي تجاه مراوغة إسرائيل المنهجية فيما يتعلّق بالاتفاقيات الموقعة ومأسسة حصارها للأراضي المحتلة، فإن التأييد المستمر لعملية السلام كان يشير إلى وجود تصميم على الحفاظ على درجة الحالة السوية التي أعادها حكم

السلطة الفلسطينية إلى الحياة اليومية بعد الفوضى العارمة التي لحقت بها في الأعوام الأخيرة من الانتفاضة السابقة، ويشير إلى الأمل بالتوصل في نهاية المطاف إلى التغلب على العراقيل المتبقية وحل المشكلات السياسية الأكبر. وهكذا بدت احتمالات الهبة الشعبية بعيدة إجمالاً.

كل هذا يعني أن نشوب جولة أخرى من العنف لم يكن متوقعاً، بل إن المواجهة كانت متوقعة على نطاق واسع عقب انهيار قمة كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠. لكن كان من المنتظر أن تخدم هذه المواجهة مصالح السلطة الفلسطينية وإسرائيل على حد سواء - فتحسن موقفاً تفاوضياً هنا، وتعيّن الحدود القصوى للمرونة هناك، وتذكر المشككين في كل مكان بالبديل الرهيب من السلام غير الكامل. وقد أخذ التخطيط العسكري الإسرائيلي في الحسبان إمكان تفجر انتفاضة فلسطينية عامة تستخدم فيها الأسلحة على نطاق واسع ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين. وقد بني مثل هذا السيناريو - المفصل في خطة "حقل الأشواك" العملائية التي أكملت في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ - على فرضية نشوب صراع قصير يستمر عدة أيام، أو بضعة أسابيع على الأكثر، ويكون من بدايته إلى نهايته خاضعاً للتحكم المباشر فيه من قبل السلطة الفلسطينية مهما تبلغ حدته.⁽²⁾ بعبارة أخرى، مواجهة متحكم فيها لا تتجاوز في طبيعتها ونطاقها تكرار الاشتباكات الإسرائيلية - الفلسطينية التي عمت الضفة الغربية وقطاع غزة في إبان الشهر نفسه (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦) الذي اكتمل فيه وضع خطة حقل الأشواك - وهي ما سمي "انتفاضة النفق".

لقد كانت اشتباكات أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، التي أدت إلى مقتل نحو ثمانين فلسطينياً وخمسة عشر إسرائيلياً خلال أسبوع، أعنف الاشتباكات التي شهدتها الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. وقد أظهرت قدرة قوات أمن السلطة الفلسطينية المسلحة تسليحاً خفيفاً على إنزال خسائر دامية بالقوات الإسرائيلية، على الرغم من أن الإسرائيليين لجأوا إلى المروحيات القتالية والدبابات وألقوا خسائر أكبر في الجانب الفلسطيني. والأهم من ذلك، بالنسبة إلى إسرائيل والمجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية نفسها، أن "انتفاضة النفق" أثبتت أن السلطة الفلسطينية قادرة، عندما تنعدم لديها البدائل الدبلوماسية، على حشد الشارع الفلسطيني، وفي الوقت نفسه السيطرة بسرعة،

بواسطة قواتها الأمنية، على الاضطرابات الشعبية واحتوائها وإعادة توجيهها في النهاية نحو مسيرة التسوية.⁽³⁾

وعندما وقعت اشتباكات، في ذكرى النكبة في أيار/ مايو ٢٠٠٠، وشهدت المناطق المحتلة تظاهرات واسعة دعماً لحق الفلسطينيين في العودة (مع أن ارتفاع حدتها يرجع إلى مسألة السجناء السياسيين الملتهبة)، أُعطيت تفسيراً مشابهاً بأنها من تدبير وإخراج السلطة الفلسطينية لاعتبارات سياسية محلية ودولية.⁽⁴⁾ كما أن التقارير التي أفادت أن المسلحين الفلسطينيين أطلقوا النار على المواقع الإسرائيلية خلافاً للتعليمات المشددة، واللهجة الانتقادية المتزايدة الصادرة عن حركة "فتح"، فشلت في إحداث الأثر المرجو عند أولئك الإسرائيليين والفلسطينيين وسواهم، الذين استمروا في اختزال مجمل السياسات الفلسطينية بما يجري في رأس ياسر عرفات من حسابات.

إزاء هذه الخلفية، فاجأ تطور مواجهات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ إلى انتفاضة فلسطينية شاملة ضد الاحتلال الإسرائيلي المشاركين والمراقبين على حد سواء. وفي هذا الشأن، يمثل يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ صورة مطابقة لبداية الانتفاضة الأولى في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، عندما ثبت أن أولئك الذين كانوا يتوقعون أن تؤدي السياسة الإسرائيلية لا محالة إلى انفجار فلسطيني كانوا على حق، مع أنهم لم يكونوا على علم بمتى وكيف سيحدث ذلك. وفي الانتفاضة الجديدة، كما في القديمة، لم يكن هناك نقص في أصحاب السلطة والنفوذ ممن قادهم رفضهم مواجهة الوقائع التي ساعدوا في إنشائها وتبريرها إلى التشكيك في النتيجة المتوقعة للسياسة الإسرائيلية، ومن ثم إرجاع أصل انتفاضة الأقصى إلى رد مرفوض على استفزاز غير مقبول. ووفقاً لهم، لم يكن الاستفزاز ولا الرد ليحدثا لو جرى احترام نص أوسلو، أو "روحته"، بصورة صحيحة. ومع ذلك، فإن سجل السنوات السبع العجاف لأوسلو يدل أكثر ما يدل على أن "روحية أوسلو" كان لا بد من أن تتجلى في صورة مروعة.

إعادة التفاوض بشأن أوسلو

إن إهانة المشاعر الوطنية والدينية التي مثلها دخول أريئيل شارون إلى الحرم القدسي الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كانت كافية ولا ريب للتسبب باحتجاج جماهيري. لكن ذلك، حتى بالترافق مع إطلاق النار على الفلسطينيين ومقتل سبعة منهم في اليوم التالي، لا يفسر شدة انتفاضة الأقصى سنة ١٩٩٠ التي قُتل فيها أربعة عشر شخصاً وجرح ما يزيد على المئة، ومجزرة شهر رمضان سنة ١٩٩٤ التي قتل فيها باروخ غولدشتاين تسعة وعشرين مصلياً في الحرم الإبراهيمي في الخليل، وافتتاح حكومة نتنياهو نفقاً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ محاذياً للحرم الشريف في اتجاه طريق الآلام، لم تؤدّ إلى إنتاج ردة فعل مشابهة.⁽⁵⁾

كما أن نظرة القيادة الفلسطينية إلى أن شارون تصرف بالتواطؤ مع حكومة براك،

متباهياً - بصورة عدائية - بالسيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية في ذروة مفاوضات الوضع النهائي بشأن القدس على نحو تطلّب رداً، لا تصب ما يكفي من الزيت على النار لتفسير الانفجار الذي تلا. ومع أن إسرائيل كررت اتهامها السلطة الفلسطينية بالتحريض على الانتفاضة لتعزيز موقفها الدبلوماسي، فإن الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية التي تحملها الشعب الفلسطيني في الأشهر الخمسة الأولى للانتفاضة، في ظل عدم تدخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية كقوة منظمة بصورة عامة - خلافاً لـ "انتفاضة النفق" سنة ١٩٩٦ - تقدم مزيداً من الأدلة على وجود عوامل محرّكة أخرى، مهما تبلغ أهمية دور السلطة الفلسطينية.

وفي حين أن السياق المباشر للانتفاضة يُساهم كثيراً في تفسير أصولها، فإن

إدراك نطاقها وأهدافها يجب أن يأخذ في الحسبان إطار العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية الذي جرى التفاوض بشأنه في أوسلو سنة ١٩٠٣. ولا يقل عن ذلك أهمية تأثير تنفيذه اللاحق في حياة وتطلعات فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة الذين دعموا، في معظمهم، الاتفاق في البداية. وفي هذا السياق، يُعدّ الاحتلال العسكري والاستيطان الاستعماري والتخلف الاقتصادي الذي كان سابقاً لأوسلو أقل أهمية [كعامل محرّك للانتفاضة] من واقع الحال السائد بعد أوسلو، حيث تعززت هذه الأمور في وقت كانت الأغلبية تتوقع إزالتها. بل إن توقُّع السلام والحرية والازدهار، لا القمع

الإسرائيلي، هو الذي سدد الضربة النهائية لانتفاضة ١٩٨٧-١٩٩٣. ومثلما تساعد آمال السكان في تفسير توقف الانتفاضة السابقة، فإن إحباطاتهم تؤدي دوراً مركزياً في فهم أسباب الانتفاضة الحالية. وفي هذا الصدد، يجدر بنا أن نتفحص بدقة الجدل بين منتقدي أوسلو، مثل إدوارد سعيد، الذين رأوا على الدوام أن أوسلو محكوم بالفشل من الناحية النيوية،⁽⁶⁾ وبين أولئك الذين يشاطرون السلطة الفلسطينية الرأي في أن العملية نسفت بسبب رفض إسرائيل الوفاء بالتزاماتها.

إن الادعاء الفلسطيني أن إسرائيل ترفض تنفيذ الاتفاقات وتخرق التزاماتها أمر لا يقبل الجدل.⁽⁷⁾ والمقابلة البسيطة بين كل من إعلان المبادئ ("أوسلو") في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والاتفاق الانتقالي ("أوسلو II") في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وبرتوكول الخليل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وإعلان واي ريفر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، واتفاق شرم الشيخ⁽⁸⁾ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تكشف عن نمط واضح ترفض فيه إسرائيل أولاً تنفيذ التزاماتها، ثم تسعى لاتفاق جديد من أجل التخفيف منها وتحصل عليه، ثم تعمد إلى المراوغة المنهجية، وأخيراً تطالب بمفاوضات إضافية تؤدي إلى اتفاق مخفّف آخر.

ويتضح هذا النمط أكثر ما يتضح فيما يتعلق بسحب القوات العسكرية الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي حين أن أوسلو يميز أصلاً بين "انسحاب إسرائيلي قطاع غزة ومنطقة أريحا"⁽⁹⁾ وبين "إعادة الانتشار [الإضافية] للقوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة"⁽¹⁰⁾، إلا إنه ينص على أن "إسرائيل سوف تسترشد في إعادة نشر قواتها العسكرية بمبدأ نشرها خارج المناطق الآهلة"، و"إلى مواقع محددة"⁽¹¹⁾. وهو لا يشير في أي موضع إلى تمييز بين مفهوم الانسحاب ومفهوم إعاجة الانتشار. وفي حين أن أوسلو يسمح لعمليات "إعادة الانتشار الإضافية إلى مواقع محددة" بأن "تُنَفَّذ بالتدرّج بصورة ملائمة لاضطلاع الشرطة الفلسطينية بمسؤولية النظام العام والأمن الداخلي"⁽¹²⁾، إلا إنه لا يذكر شيئاً عن تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق "أ" (خاضعة للسيطرة الأمنية الفلسطينية)، و"ب" (خاضعة للإدارة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية)، و"ج" (خاضعة للاحتلال الإسرائيلي الكامل) الذي أُدخل في أوسلو II، ولا عن تنظيم إعادة الانتشار

بحيث تتم على ثلاث مراحل تمتد على ثمانية عشر شهراً لأسباب لا تتعلق تحديداً بجهوزية الشرطة الفلسطينية.

وعلى نحو مماثل، ومع أن إعادة الانتشار وفقاً لأوسلو II من المفروض أن تشمل الأراضي المحتلة كافة، ما عدا المناطق المستثناة بوجه خاص ("مواقع عسكرية محددة"، والقدس الشرقية وأراضي الضفة الغربية الأخرى التي ضُمَّت إلى إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، والمستعمرات اليهودية، وأجزاء من الخليل)، إلا أن هذا المبدأ تم عكسه في اتفاق الخليل الذي أعيد التفاوض فيه، بين أمور أخرى، بشأن الفقرة VII ("مبادئ موجهة بشأن مدينة الخليل") من الملحق I لأوسلو II ("البروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية"). ومنذ ذلك الحين، تبقى [بموجب أحكام الاتفاق الجديد] المناطق غير الخاضعة للاستثناء من إعادة الانتشار الإسرائيلي تحت السيطرة الإسرائيلية ما لم ينصّ على خلاف ذلك في اتفاقات إضافية، وبالتالي فإن إسرائيل أصبحت ملزمة بأن تعيد انتشارها "من" مواقع محددة، لا "إلى" مواقع محددة. وقد عزز اتفاق واي ريفر هذا المبدأ، وأضاف عدة ابتكارات خاصة به. فبمقتضى أحكامه، يكون تغيير وضع منطقة ما من "ج" إلى "ب" أو من "ب" إلى "أ" كافياً للوفاء بمعايير إعادة الانتشار، حيث أن الاتفاق يطلب من إسرائيل تحويل ١٪ فقط من أراضي الضفة الغربية من "ج" إلى "أ" (ويتغير فيه وضع ١٢٪ إضافية من "ج" إلى "ب" و ١٤,٢٪ من "ب" إلى "أ").⁽¹³⁾ وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على السلطة الفلسطينية تخصيص ربع (٢٪) مناطق "ب" الجديدة كـ "مناطق خضر و/أو محميات طبيعية"، وهذه فئة جديدة تماماً لا يسمح بالبناء فيها.⁽¹⁴⁾ كما أن اتفاق واي ريفر جزأً تنفيذ عملية إعادة انتشار واحدة بمقتضى أوسلو II إلى ثلاث مراحل تمتد على عشرة أسابيع.⁽¹⁵⁾ وكذلك أصبح نطاق وتنفيذ إعادة الانتشار الثالثة والأخيرة، المحددة في أوسلو II، خاضعين في اتفاق واي ريفر لاتفاق لجنة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة؛⁽¹⁶⁾ وهو تطور أعطى إسرائيل الحق الرسمي في تعديل التزامات تعهدت بها أصلاً.

وفي مفاوضات شرم الشيخ التي تعاملت مع المرحلتين الثانية والثالثة لإعادة الانتشار الثانية المعلقة من أوسلو II، سعت إسرائيل، طبقاً لاتفاق واي ريفر، لإلغاء نقل أية أراضٍ إلى السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية. وبدلاً من ذلك، أمل براك بدمج

عمليات إعادة الانتشار الإضافية، وخصوصاً إعادة الانتشار الثالثة والأخيرة وفقاً لأوسلو II، في مفاوضات التسوية النهائية، وبالتالي إضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني إلى حد بعيد. ومن المعروف أن براك كان، في فترة توليه رئاسة الأركان، من المشككين علناً في أوسلو، وأنه كعضو في الحكومة امتنع من التصويت عندما عرض اتفاق أوسلو II على التصويت. ولما لم تنجح إسرائيل إلا جزئياً في هذا المسعى، لجأت (وهذه لم تكن أول مرة) إلى حساب النسب المئوية لإعادة الانتشار على أساس الضفة الغربية مطروحاً منها القدس الشرقية التي ضُمَّت إلى إسرائيل، والمنطقة الحرام، بما في ذلك نتوء اللطرون، والجزء من البحر الميت الواقع في الضفة الغربية. وبدعم إدراج هذه المناطق، التي تبلغ مساحتها مجتمعة ٣١٥ كيلومتراً مربعاً،⁽¹⁷⁾ خفضت إسرائيل المساحة السطحية للضفة الغربية بنحو ٥,٤٪، مقلّصة بذلك المساحة الفعلية للمناطق التي سيعاد الانتشار منها. وفي النهاية، وبعد أن فعلت ذلك، أوقفت إسرائيل في أواخر سنة ١٩٩٩ عملية إعادة الانتشار من طرف واحد. وهكذا بعد سبعة أعوام على المصافحة في حديقة البيت الأبيض، وبعد مرور ثلاثة أعوام ونصف عام على الموعد النهائي الذي حدده اتفاق أوسلو II لإعادة الانتشار النهائية، وبعد ما يزيد على عام على النهاية المفترضة للعملية بأكملها بدسوية دائمة تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨... وتؤدي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨،⁽¹⁸⁾ كانت السلطة الفلسطينية تسيطر سيطرة كاملة على أقل من خمس الضفة الغربية، وبشق النفس على ثلثي قطاع غزة الصغير جداً. إن كانت تجربة الفلسطينيين في الاتفاقات الانتقالية فشلت في إقناعهم بأن اعتراف أوسلو بشرعية السيادة الإسرائيلية على ٧٨٪ من فلسطين التاريخية كان بالنسبة إلى إسرائيل مجرد مكوّن من مكوّنات التسوية، وأن نسبة الـ ٢٢٪ المتبقية التي احتلت سنة ١٩٦٧ تضح أيضاً للتفاوض، فإن مفاوضات الوضع النهائي - التي لم تبدأ بصورة جدية إلا في صيف سنة ٢٠٠٠ - قدمت إليهم الدليل الذي لا لبس فيه على ذلك. إن تصميم إسرائيل، بدعم تام من الولايات المتحدة، على التفاوض في شأن بنود قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢⁽¹⁹⁾ لا تنفيذها جوبه بتنديد قوي من جانب الفلسطينيين، الذين اعتبروا أن الاستعادة الكاملة لأراضي ١٩٦٧ هي الحد الأدنى النهائي لمطالبهم الوطنية. فالتنازلات التكتيكية للحفاظ على حياة المرحلة

الانتقالية (وبالتالي على الأمل بالتسوية النهائية) كانت من وجهة نظر القيادة شيئاً، والاستسلام الاستراتيجي فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي شيئاً مختلفاً تماماً.

حصار "الغموض البناء" لأوسلو

يعتبر المعارضون لأوسلو، في تباين حاد مع المؤيدين له، أن الانتهاكات الإسرائيلية المتنوعة للاتفاق أمر متوقع لأن هذا شأنهم دائماً، وأن بنية أوسلو هي التي أملت طريقة تنفيذه. بعبارة أخرى، الاتفاق الذي ينتهك باستمرار من دون حساب هو أولاً وقبل كل شيء اتفاق سييء.

وهكذا، فإن عيب أوسلو المميت، كما عبّر عن ذلك إدوارد سعيد على الدوام، هو أنه ليس أداة لإزالة الاستعمار، ولا آلية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وإنما إطار يهدف إلى تغيير أساس السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة من أجل إدامتها. وعلى هذا، فإن العملية غير قادرة من الناحية البنيوية على إنتاج تسوية قابلة للحياة، أو تدوم طويلاً، وستؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الصراع.⁽²⁰⁾

ودعماً لهذا الموقف، يرى إدوارد سعيد وغيره من المنتقدين أن العلاقة التي صيغت في أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لا تستند بصورة ظاهرة إلى اعتراف متبادل بحقوق متساوية (أو حتى متشابهة). ففي حين أن حصة الأسد من التنازلات الفلسطينية الاستراتيجية التي تطال بها إسرائيل تاريخياً قدمت في رسائل الاعتراف قبل أوسلو مباشرة، فإن الاتفاقات ذات الصلة لم تشر قط إلى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما أراضي "محتلة"، ولا تلزم إسرائيل صراحة بالكف عن الأنشطة غير القانونية، مثل بناء المستعمرات الذي يهدف إلى تعزيز الحكم الإسرائيلي، ولا تنطوي على أي مسعى لحل القضايا الجوهرية التي تحدد مجتمعة جوهر الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي (أي الحدود، واللاجئون، والقدس) أو على أسس توجيهية واضحة لحلها. بل إن القضايا الجوهرية وُضعت جانباً تحت عنوان "قضايا الوضع النهائي"، وأجّلت للتفاوض بشأنها في نهاية عملية التسوية.

إذا عدنا إلى الوثائق نجد أن رسالة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، إلى رئيس حكومة إسرائيل، يتسحاق رابين، التي تحمل تاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، "تعترف" صراحة "بحق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن" (من دون ذكر حدودها)؛ و"تقبل" قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ (من دون تفسيرهما)؛ و"تلزم" منظمة التحرير الفلسطينية بـ"الحل السلمي" للصراع وحل "القضايا العالقة من خلال المفاوضات" (من دون شروط)؛ و"تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى وتتولى المسؤولية عن كل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وأفرادهما لضمان استجابتهم ومنع الانتهاكات وتأييد المخالفين" (من دون شروط أيضاً)؛ و"تؤكد أن مواد الميثاق الوطني الفلسطيني... غير المتوافقة مع تعهدات هذه الرسالة هي الآن معطلة ولم تعد سارية المفعول" وتعد بـ"التقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني من أجل الموافقة الرسمية على إجراء التغييرات الضرورية" في الميثاق. وفي هذه الرسالة، وفي رسالة منفصلة إلى وزير الخارجية النروجي يوهان يورغن هولست، تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية، ضمنياً، بإنهاء الانتفاضة. أما رد رابين الذي لا يتعدى جملة واحدة، فيلزم إسرائيل "في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المدرجة في رسالتك... [بأن] تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وتشعر في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ضمن عملية سلام الشرق الأوسط."⁽²¹⁾ نقطة على السطر. وليس هناك ما هو أفدح من التباين بين التحديد القاطع في الرسالتين الفلسطينيتين وبين تجاهل الاتفاق المدروس للهموم الفلسطينية الجوهرية (أعيد تغليفه من قبل الدبلوماسيين الإسرائيليين والفلسطينيين والأميركيين باعتباره "عموماً بناء").

وهكذا، فإن عدم توازن القوى المتأصل في أوصلو حدد نتيجة الاتفاق المشوهة. ومن خلاله تمكنت إسرائيل، القوية والساعية للتخلص من العبء التكتيكي لاحتلالها العسكري المباشر، من صوغ شراكة وظيفية مع منظمة التحرير الفلسطينية، الضعيفة والمنهكة. وبموجب ذلك تحتفظ إسرائيل بسيطرتها على مصادر قوة ثمينة استراتيجية في الضفة الغربية وقطاع غزة (الأرض والمياه والحدود والقدس)، وتتولى منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الرسمية عن السكان المحليين في إطار كيان فلسطيني معترف به. إنها عملية تقوم أسسها على تفسير إسرائيل الخاص لمصالحها الأمنية

التي يخضع لها كل شيء آخر، بما في ذلك حقوق الفلسطينيين الفردية والجماعية.⁽²²⁾ إنها عملية تقود حتماً إلى الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين داخل الأراضي المحتلة، مع بقائها تحت السيطرة الإسرائيلية المستمرة، ولا تؤدي إلى تقسيم فلسطين عبر الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧. وبذلك، تُضفي صفة رسمية على ترتيبات تعادل الفصل العنصري.

ومن هذا المنظور، فإن التسارع الهائل للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي منذ سنة ١٩٩٣، والإنشاء الموازي لشبكة الطرق التي تصل المستعمرات بإسرائيل، وبعضها ببعض، على نحو يتجنب المراكز السكانية الفلسطينية ويطوقها، والتقسيم المتعمد لمناطق السلطة الفلسطينية إلى أراضٍ محصورة عرقياً غير متصلة، والسيطرة الإسرائيلية الصارمة على حركة الفلسطينيين إلى داخل هذه الأراضي المحصورة وخارجها وفيما بينها، والجهد المتواصل للحوّل دون بروز اقتصاد فلسطيني مستقل، تعكس معاً "روحية أوسلو" الحقيقية. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الطابع الثنائي للاتفاقات (التي لم يضمن المجتمع الدولي تنفيذها البتة، وإنما رعتها الولايات المتحدة، الحليف الاستراتيجي لإسرائيل)، يصبح من المحتم أن تكون القوة المحركة للعلاقة الإسرائيلية - الفلسطينية محكومة أساساً بانعدام توازن القوى الهائل بينهما وبقدرة إسرائيل، نتيجة ذلك - بتسهيل من واشنطن - على فرض إرادتها على الفلسطينيين. ولأن هذه القوة المحركة تجعل تصحيح الإهمال المدروس في أوسلو لمتطلبات السلام، أو التشويشات التي أضافتها إسرائيل إلى أوسلو، أمراً مستحيلاً في واقع الحال، فإنها تمهد الطريق في الواقع إلى مزيد من الصراع.

سويتو على البحر المتوسط

إن الوقائع على الأرض تحمل بلا شك عبء مثل هذا التفسير. فبين أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وسنة ٢٠٠٠، ارتفع عدد سكان المستعمرات (من دون حساب القدس ومحيطها) من ١١٠,٠٠٠ إلى ١٩٥,٠٠٠، أي بنسبة مذهلة تبلغ ٧٧٪ وبصورة مطلقة، بلغ المعدل السنوي المتوسط لزراع المستوطنين اليهود في المستعمرات في

الضفة الغربية وغزة ٤٢٠٠ بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٩٣، و٩٦٠٠ بين سنة ١٩٨٦ وسنة ١٩٦٦، وزاد على ١٢,٠٠٠ بين سنة ١٩٩٤ وسنة ٢٠٠٠.⁽²³⁾ وتواصلت أيضاً مصادرة الأراضي بسرعة، وبلغت 40,178 دونماً سنة 1999 وحدها⁽²⁴⁾ لقد كانت شهية إسرائيل للأرض الفلسطينية غير محددة منذ سنة 1993، بحيث أن قلة يمكن أن تعيب على المراقب استنتاجه أن الإنجاز الفعلي لأوسلو كان التوسط لإنهاء "الاحتلال العربي ليهودا والسامرة".

وتظهر الإحصاءات ذات الصلة أيضاً أن براك كان أكثر شراهة جداً إلى الاستيطان من نتنياهو. فخلال العام الأول من حكم براك، رخصت "حكومته المسالمة" الشروع في بناء ١٩٢٤ مسكناً في الضفة الغربية وقطاع غزة في مقابل ١١٦٠ رخصتها حكومة نتنياهو الراضة سنة ١٩٩٧. كما أن براك سمح بمعاودة البناء في إحدى عشرة بؤرة استيطانية غير مرخصة من مجموع سبع عشرة بؤرة أنشئت بعد اتفاق واي ريفر مباشرة استجابة لدعوة وزير الخارجية أريئيل شارون آنذاك إلى "الاستيلاء على كل تلة"، لكن حكومة نتنياهو جمدها سنة ١٩٩٩.

وكي يتم وصل هذه المساكن والمواقع المتقدمة، خصص مبلغ ١٩٨ مليون دولار أميركي لتنفيذ مشاريع الطرق في قيد الإنشاء في مناطق تتعدى الخط الأخضر سنة ٢٠٠٠. ونظراً إلى أن كل ١٠٠ كيلومتر من طرق المستعمرات تتطلب ١٠,٠٠٠ دونم من الأرض، فقد خصص أكثر من ٤٠٪ من الأراضي المصادرة سنة ١٩٩٩ (١٦,٦٥٧ دونماً) لهذه الغاية، الأمر الذي تسبب باقتلاع نحو ١٥,٠٠٠ شجرة.⁽²⁵⁾ وهذه الطرق تخدم أيضاً غاية دعم وإدامة الطوق حول عشرات الكانتونات الفلسطينية المحصورة والمعزولة، وذلك واقع يحتاج إلى المشاهدة على الخريطة كي يدرك إدراكاً صحيحاً⁽²⁶⁾ وبتقسيم الأرض، صار من المستحيل قيادة السيارة أكثر من بضعة كيلومترات من دون دخول منطقة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية وذلك العالم الفريد في نوعه من نقاط التفتيش العسكرية التي يديرها جنود نذروا أنفسهم للمعاملة الوحشية المنهجية والإذلال لكل ما هو عربي.

في أثناء ذلك، واصلت إسرائيل على الصعيد الاقتصادي سيطرتها على الحدود الخارجية والداخلية للأراضي المحتلة، وأنزل حصارها المأسس والدائم للضفة الغربية وقطاع غزة خسائر فادحة بالسكان. لقد شدد ترويج أوسلو في أوساط الرأي

العام الفلسطيني في سنتي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على الازدهار الاقتصادي الذي سيجلبه، بدلاً من إنكار عيوبه السياسية. ومع ذلك، وبعد مرور أكثر من سبعة أعوام، ارتفع عدد الفلسطينيين الذين ازدادوا فقراً عما كانوا عليه عشية عملية السلام، ولم تؤد عشرات آلاف الوظائف التي أتاحتها السلطة الفلسطينية في القطاع العام، كردّها الرئيسي على هذه الأزمة، إلى أكثر من الحؤول دون حدوث مزيد من التدهور لوضع مستفحل. ووفقاً للبنك الدولي، فإن اليمن هي الآن "الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يقل متوسط دخلها عن [متوسط الدخل] في الضفة الغربية وقطاع غزة."⁽²⁷⁾ إن القيود التي فرضتها إسرائيل على تدفق العمالة والتجارة والحركة - بما يفوق كفيلاً بجعل لحم اليقظة بتحويل الأراضي الفلسطينية إلى "سنگافورة الشرق الأوسط"، وهو ما تردّد كثيراً في إثر المصافحة في البيت الأبيض، ينحسر بلا هوادة أمام واقع "سويتو على البحر المتوسط". وعند تناول الأمور من هذه الزاوية، نجد أن مشكلة أوسلو لا تنحصر في أنه أخفق في مجازاة التوقعات الابتدائية، بل في أن الأمور واصلت الاستفحال، باستثناء بعض التحسينات الطفيفة هنا وهناك. ولم يقف بين الغضب الشعبي المتنامي والانفجار سوى السلطة الفلسطينية والأمل بالتوصل إلى تسوية دائمة.

هذه هي الخلفية التي قدم براك عليها مقترحاته في كامب ديفيد، والتي بدا أنها تقدم إثباتاً حاسماً لسيناريو الفصل العنصري للمناطق الفلسطينية، وهو السيناريو الذي ما انفك منتقدو أوسلو يدينونه منذ أكثر من ستة أعوام. وفي انتظار تكشف التفصيلات الكاملة، لا مجال للجدال في أن إسرائي سعت في هذه المفاوضات، إلى جانب أهداف أخرى، للضم الدائم لكتل المستعمرات والطرق ذات الموقع الاستراتيجي (مقسمة الدولة الفلسطينية المقترحة إلى سلسلة من الأراضي المنعزلة والمحصورة)، والحفاظ على السلطة النهائية على حدود قطاع غزة مع مصر والضفة الغربية مع الأردن، والإبقاء على السيطرة الشاملة على القدس الكبرى، والحصول على حقوق رسمية وغير متناسبة في المياه.⁽²⁸⁾ بعبارة أخرى، يتم اختزال الكيان الفلسطيني - في ترتيبات مشابهة لنظام الانتداب الذي أقامته عصبة الأمم بين الحربين العالميتين - إلى محمية عربية خاضعة للهيمنة والإشراف الإسرائييين. وضمن هذه القواعد التقييدية، للفلسطينيين مطلق الحرية في تعريف كيانهم بأنه دولة

أو إمبراطورية أو أي مصطلح آخر يحبون استخدامه، وهو الأمر الذي لا يضجر الزعماء الإسرائيليين من ترداده.

”هل خدع العالم“، تساءل إدوارد سعيد، ”أم أن الكلام المنمق عن السلام ليس في جوهره إلا تزويراً هائلاً؟“⁽²⁹⁾ الاثنان معاً إذا ما صدقنا الفلسطينيين. وفي حين أن براك كرر الادعاء أنه ”لم يترك حجراً من دون أن يقلبه“ في كامب ديفيد بحثاً عن السلام، خلص الفلسطينيون، بسبب ”لاءاته الخمس“⁽³⁰⁾ إلى أنه أهمل كثيراً من الحجارة فراحوا يرمونها فعلاً على الجنود والمستوطنين الإسرائيليين للتعبير بالقوة عن رفضهم استمرار الاحتلال.

إضفاء السمة العسكرية على الانتفاضة

على الرغم من أن انتفاضة الأقصى لم تبدأ كثورة على أوسلو، فإن رفض العودة إلى الوضع الراهن السابق هو قوتها المحركة والعامل الرئيسي الذي يتوحد حوله المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية على المستويات كافة. وثمة إصرار عند قادة الانتفاضة الحالية على مواصلة الكفاح إلى أن توافق إسرائيل على سلام حقيقي وتنفذه فعلاً، يدفعهم إلى ذلك الحصاد المر لا انتفاضة ١٩٨٧-١٩٩٣، وتأثرهم العميق بالتباين الصارخ بين ازدياد إسرائيل المنهجي لـ ”شريك السلام“ الفلسطيني وبين احترامها الدقيق نسبياً للتفاهات غير المكتوبة مع عدوها اللدود ”حزب الله“. ويرى قادة، مثل أمين سر حركة ”فتح“ في الضفة الغربية، مروان البرغوثي، أنه ولت تلك الأيام التي كانت تستغل في ها إسرائيل وهم عملية السلام لتموه سياساتها التوسعية، وفي الوقت نفسه تقيد أيدي الفلسطينيين بمفاوضات لا تنقطع في شأن عمليات إعادة الانتشار المتزايدة التفاهة، بينما يدور دينيس روس وميغيل أنغل موراتينوس حول القضايا مقترحين اتخاذ إجراءات أكثر تعقيداً وسخفاً لبناء الثقة.

لقد بدت الانتفاضة الحالية، في مراحلها الافتتاحية، شديدة الشبه بالانتفاضة السابقة: تظاهرات جماهيرية تتسبب باشتباكات بين الجنود الإسرائيليين المسلحين ورماة الحجارة الفلسطينيين الشبان، وإضرابات عامة، وتشكيل ائتلاف عريض من الفصائل الفلسطينية (القوى الوطنية والإسلامية) لتوجيه الانتفاضة،⁽³¹⁾ وامتدادها

السريع من منطقة إلى أخرى. وخلال أيام، ترددت أيضاً أصداً "انتفاضة النفق"، حيث حدث تبادل لإطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والمسلحين الفلسطينيين، وجرت هجمات مسلحة على المواقع الإسرائيلية المتقدمة في البلدات الفلسطينية، بما في ذلك القبر الموجود لشيخ إسلامي في نابلس والذي زعم المستوطنون في أوائل السبعينات أنه قبر النبي يوسف، ووقعت إصابات كثيرة جراء الانتشار الواسع جداً للقوات الإسرائيلية واستخدامها المنظم للقوة المفرطة، وبذلت جهود أميركية وعربية محمومة لإعادة عملية السلام إلى مسارها.

لكن سرعان ما أخذت الأمور تحيد عن هذه الأنماط. فبدلاً من انتفاضة مسلحة تحتوي الانتفاضة الشعبية، عززت كل منهما الأخرى، وزادها كل انتهاك إسرائيلي سافر اشتعالاً. وبدلاً من أن تتدخل القيادة الفلسطينية لتفرض النظام وتضع حداً للاضطرابات، سحبت قوات الأمن من ميدان القتال وأرسلت رسائل مختلطة إلى الشارع. وبدلاً من أن تكون الاشتباكات محصورة بالحدود بين المنطقة "أ" والأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، انتشرت لوهلة إلى خارج الخط الأخضر عندما نزل المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل إلى الشوارع في تظاهرات تضامن وطني. ولعل الأهم من ذلك كلها، أن السلطة الفلسطينية بدلاً من أن تمارس وظيفة جيش لبنان الجنوبي، أخذت "فتح" تتصرف مثل "حزب الله".

لا شك في أن المشاركة الفعالة لـ"فتح"، كقوة منظمة تعمل باستقلالية نسبية، كانت العامل الأهم في تحويل الاشتباكات الأولى إلى انتفاضة مستمرة. كما أن عسكرة الانتفاضة، التي تعادل لبننة الأراضي المحتلة، هي خاصية رئيسية أخرى من خصائص انتفاضة الأقصى التي برزت في سياق القيادة الفتحوية للكفاح التي لا جدال فيها. وفي الوقت نفسه، يُعزى إلى "فتح" أيضاً، بصورة رئيسية، إخفاق الانتفاضة في تجاوز مستوى الانفجار طويل الأمد ضد الاحتلال والتطور إلى حملة معقدة لإنهاءه - وكجزء لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية، رعاية ماومة مدنية تقوم بها الجماهير المعبأة.

يكمن أحد الجوانب المهمة لتفسير هذه العوامل في العلاقة المعقدة بين "فتح" والسلطة الفلسطينية. فعلى الرغم من أن أعضاء "فتح" يشكلون العمود الفقري للسلطة الفلسطينية، وأن الاثنتين متشابكتان تشابكاً وثيقاً، فإن الحركة ليست حزب السلطة.

بل إنها عانبت أزمة هوية منذ أو سلو. فثمة اتجاه، يتماهى بصورة عامة مع المراتب العليا في بيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت منفية سابقاً، يعتبر أن مهمة "فتح" تكاد تكون تحققت ويودُّ أن تتحول بالتدريج إلى حزب حاكم يتسم بالبيروقراطية (مثل بعض الأحزاب في الدول العربية)، مهمته الرئيسية إضفاء الشرعية على الدولة واستقطاب النخب وتوزيع المناصب على الأتباع وكبح المعارضة. الاتجاه الآخر، ويرتبط أساساً بالبنية التحتية التنظيمية السابقة لأوسلو في الضفة الغربية وقطاع غزة، يُعتبر بوجه عام أكثر تشكيكاً في عملية السلام، ولديه رؤية أكثر تطوراً للمجتمع الفلسطيني في المستقبل. ولهذين السببين، ولأنه أيضاً أقل نفوذاً داخل السلطة الفلسطينية من الجناح المنافس، سعى هذا الاتجاه للحفاظ على "فتح" كحركة سياسية مستقلة، غير تابعة للسلطة الفلسطينية، وغير معارضة لها. وكان هدفه البقاء على اتصال كاف بالقاعدة الشعبية ليكون قادراً على تعبئتها خلف الأهداف الوطنية، وقيادة المجتمع الفلسطيني إلى حقبة جديدة، والانخراط في السلطة الفلسطينية بما يمكنه من الحصول على الموارد لتحقيق هذا الطموح.⁽³²⁾

لقد كانت مشكلة هذا الجناح الأكثر نشاطاً داخل صفوف "فتح" أن ارتباط الحركة الوثيق بالسلطة الفلسطينية، في عقل الجماهير، أدى إلى تقهقره بصورة مستمرة (إذ أظهرت استفتاءات الرأي تزايد أعداد غير المؤيدين لأي من الأفرقاء في سؤال الانتماء الحزبي). وخلال الانتفاضة، تمكن من إثبات هويته المتميزة في مقابل السلطة الفلسطينية وتعويض خسائره بطريقة مدهشة. فوحدها "فتح" التي لها حضور في كل الوحدات الأمنية والتي لن تواجهها قيادة السلطة الفلسطينية إلا في أقصى الأوضاع تطرفاً، كانت في وضع يخولها معاودة الكفاح المسلح. ولو كانت حماس، أو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هي التي بدأت الانتفاضة فيت حد مباشر للسلطة الفلسطينية، لكانت قوات الأمن سحقتها على الفور. كما أن "فتح" في الوقت نفسه، هي التي تضمنت الولاء الرسمي للقوى الوطنية والإسلامية (التي تضم الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وغيرهما من حركات المعارضة) للسلطة الفلسطينية. ويعود الفضل لـ"فتح" أيضاً، من خلال عسكرة الانتفاضة بصورة رئيسية، في عدم بروز حركة شعبية حقيقية أخرى قد يتوجه غضبها نحو الداخل.

وكما أن من التبسيط السخيف تأكيد أن "فتح" - كحركة يقودها عرفات وتمد القوات الأمنية بمعظم كوادرها - توفر للسلطة الفلسطينية إمكاناً معقولاً لإنكار وقوفها وراء مواصلة الانتفاضة، فمن الخطأ أيضاً إلى العلاقة بينهما على أنها سائرة نحو المواجهة الحتمية. ففي حين أن هناك تناقضاً أساسياً بين مقاربة السلطة الفلسطينية لانتفاضة الأقصى كتكتيك يوصل أو سلو إلى نهاية ناجحة وبين مقاربة "فتح" لها كاستراتيجية لتجاوزه، يمكن أن تتعايش الاثنان ما دامت الانتفاضة لا تتطور على نحو يهدد وجود السلطة الفلسطينية نفسها، وما دامت الأخيرة لم تلزم نفسها بإنهاء الانتفاضة قبل إنهاء الاحتلال.

وعلى هذه الأرضية، تقوم استراتيجية "فتح" أساساً على زعزعة البنية التحتية للسيطرة الإسرائيلية. ففي حين أن إسرائيل أقامت مستعمرات منعزلة داخل ضواحي البلدات الفلسطينية أو عند تخومها من أجل خنقها، تتعرض هذه المستعمرات والطرق الالتفافية التي تخدمها لهجمات يومية تقريباً مبرزة قابلية تعرضها للهجوم، وأنها تشكل في الواقع نقطة ضعف بدلاً من مساهمتها في الأمن الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، ولأول مرة منذ سنة ١٩٦٧، فاق عدد المستوطنين الذين يغادرون الأراضي المحتلة عد الذين ينتقلون إليها. فإن استجابات إسرائيل باستقدام تعزيزات ضخمة، فإنها تزيد في عدد الأهداف المحتملة فحسب؛ وإن شددت الإغلاق، تزيد في دعم أعمال المقاومة المسلحة والمشاركة فيها؛ وإن لجأت إلى القصف الجوي والبحري للمدن الفلسطينية، واغتيال الناشطين الفلسطينيين بفرق الموت المحمولة جواً، تعرّض نفسها للوم دولي متزايد وعزلة إقليمية؛ وإن قررت القضاء على السلطة الفلسطينية أو إضعاف قواتها الأمنية إلى حد كبير، فلا حاجة بها إلا إلى أن تتذكر البديل الذي حل محل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان بعد طردها منه سنة ١٩٨٢.

إن مشكلة إسرائيل تكمن في أن استراتيجية "حقل الأشواك" - وهي مزيج متزايد من القوة النارية الكاسحة، والإجراءات التأديبية الواسعة والعقوبات الجماعية، والعمليات الخاصة التي تبلغ ذروتها في الغزو العسكري المباشر لأراضي السلطة الفلسطينية - مصممة خصيصاً للحفاظ على الوضع الراهن.⁽³³⁾ إلا إن الوضع الراهن هو المشكلة في حد ذاتها بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية و"فتح" على حد سواء - هذا إذا تجاوزنا ذكر قوى المعارضة - ومواجهته هي التي توحدهما.

لا شك في أن المطالب السياسية الرئيسية لانتفاضة الأقصى تعكس بوضوح الغضب المتراكم والإحباط الناشئ عن السنوات السبع الماضية: إن مرجعية أوسلو يجب أن تُستبدل بها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويجب تنفيذ هذه القرارات لا التفاوض في شأنها، ويجب أن تحظى العملية بضمانة المجتمع الدولي وأن تُفرض عند الضرورة. وعلى إسرائيل، على وجه التحديد، الانسحاب إلى حدود سنة ١٩٦٧ وتفكيك المستعمرات اليهودية غير القانونية. عليها أن تختار بين الأرض والسلام. ولمساعدة إسرائيل في اتخاذ القرار، تقدم الانتفاضة التذكير اليومي بأنها لا يمكن أن تحصل على الاثنين معاً.

من الواضح أن إسرائيل لن تدعن لهذه المطالب في القريب العاجل. ومن أجل إظهار موقفها، أطلقت العنان لعنف لم يسبق له مثيل في تاريخ الاحتلال، وفرضت حصاراً شل الحياة الفلسطينية وأوقف الاقتصاد عن الحركة تماماً. إنها امتحان للإرادات مرة أخرى، لكن بثمن أكثر ارتفاعاً. وذلك يجعل من الصعوبة بمكان التنبؤ أين ستصل. ■

المصادر

(1) إن أكثر استفتاءات الرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة شمولاً وانتظاماً، منذ سنة ١٩٩٣، هو تلك التي يجريها مركز القدس لوسائل الإعلام والاتصال، ومقره القدس الشرقية، ومركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، ومقره نابلس.

(2) Shraga Elam, "Peace' with Violence or Transfer," *Between the Lines* 2 (December 2000), pp. 11-14.

والمصادر المذكورة هناك، ولا سيما:

Anthony Cordesman, *Peace and War: Israel versus the Palestinians. A Second Intifada?* (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2000).

(3) لمزيد من المعلومات عن انتفاضة أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أنظر:

Mouin Rabbani, "Palestinian Authority, Israeli Rule: From Transitional to Permanent Arrangement," *Middle East Report* 26, no. 4 (October-December 1996), pp. 2-6;

Graham Usher, *Dispatches From Palestine: The Rise and Fall of the Oslo Peace Process* (London: Pluto Press, 1999), pp. 117-121.

(4) لمزيد من المعلومات عن اشتباكات أيار/مايو ٢٠٠٠، أنظر:

Graham Usher, "The Territories Erupt," *Middle East International* 625 (19 May 2000), pp. 4-5.

(5) على الرغم مما ذكر أعلاه، فإن عدداً قليلاً من المراقبين أشار إلى أنها كانت أيضاً انتهاكاً مدروساً برعاية الحكومة يقوم به أريئيل شارون، ولا سيما "شراؤه" في تشرين الثاني/نوفمبر منزلاً في القدس القديمة وتدنيس واجهته بعلم إسرائيلي كبير، الأمر الذي ساعد في تمهيد الطريق لانتفاضة ١٩٨٧-١٩٩٣.

(6) Edward W. Said, *The End of the Peace Process: Oslo and After* (New York: 1998); *Peace and its Discontents* (New York: Vintage Books, 1996); *The Pantheon, Dispossession: The Struggle for Palestinian Self-Determination, Politics of 1969-1994* (London: Chatto & Windus, 1994).

ولمزيد من التحليلات الحديثة، أنظر:

Edward W. Said, "Palestinians under Siege," *London Review of Books* 22, no. 24 (14 December 2000), pp. 9-14.

(7) لا تنكر إسرائيل أنها رفضت تنفيذ فقرات رئيسية من اتفاقاتها المتعددة مع الفلسطينيين، لكنها تزعم أن ذلك كان بسبب خرف الفلسطينيين الاتفاقات نفسها. ويدعم السجل المتوفر الخلاصة التي فحواها أن الأطماع التوسعية الإسرائيلية و/أو القيود السياسية الداخلية تقدم تفسيراً أكثر دقة لسلوكها، على الرغم من الخروقات الفلسطينية الواضحة لأحكام الاتفاقات. وتقدم المجلة نصف الشهرية *Middle East International* (وخصوصاً مساهمات غراهام آش) سجلات ممتازة لحقبة أوسلو في هذا الصدد (وغيره)، مثل ما يُنشر بتوقيع "مراقب السلام" في هذه المجلة بانتظام منذ سنة ١٩٩٥.

(8) نُشر كل من الاتفاقات الواردة أعلاه بالكامل في قسم الوثائق في *Journal of Palestine Studies*.

Studies, كما أنها متوفرة أيضاً في مواقع الـ web الإسرائيلية والفلسطينية الرسمية.

(9) *Declaration of Principles*, Article XIV.

(10) *Ibid.*, Article XIII:1.

التشديد من عندنا.

(11) *Ibid.*, Article XIII: 3.

(12) *Ibid.*, Article XIII.

The Wye River Memorandum, Articles I:A:1 and I:A:2. (13)

ولم يحدد ما إذا كانت هذه النسب المئوية تنطبق على المساحة السطحية للضفة الغربية أو الأراضي الإجمالية الواقعة في الفئة المحددة.

Ibid., Article I:A:1. (14)

على الرغم من الإقرار بعدم شرعية المستعمرات اليهودية في الأراضي المحتلة والمطالب الفلسطينية الدائمة بوجوب توقف إسرائيل الفوري عن البناء الاستيطاني، فإن المقطع المقتبس الذي يمنع أنشطة البناء الفلسطيني داخل الضفة الغربية هو الإشارة الصريحة الوحيدة إلى تجميد البناء في مجموعة النصوص الكاملة للاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مناطق أخرى، مثل تلك التي تقع ضمن مسافة ١ كيلومتر من حدود غزة - إسرائيل، يُمنع فيها البناء أيضاً.

Ibid, المواد ٢ - ٤ من "الجدول الزمني" الملحق، الذي حدد في ديباجته أنه "مرفق مكمل". (15)

Ibid., Article I:B. (16)

أنظر: (17)

"Monitoring Israeli Colonizing Activities in the Palestinian West Bank and Gaza," وهو مشروع مشترك بين معهد الأبحاث التطبيقية في القدس ومركز أبحاث الأرض

في القدس، متوفر في الإنترنت على الموقع www.polca.org

Declaration of Principles, Article I. (18)

إن الغموض الذي يعزى إلى الفقرة التي تتحدث عن الانسحاب في قرار مجلس الأمن ٢٤٢

يبدو مجلياً بوضوح ديباجته التي تنص على "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة".

بالإضافة إلى أعمال إدوارد سعيد المذكورة في المصدر (٦) أعلاه، انظر: (20)

Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United State, Israel & The* edition (Boston: South End Press, 1999), pp. 533-565; Palestinians, updated Occupation: The Real Meaning of the Norman G. Finkelstein, "Securing (November - December Wye River Memorandum," *New Left Review* 232 Process', " 1998), pp. 128-139; Norman G. Finkelstein, "Whither the 'Peace New left Review 218 (July-August 1996), pp. 138-150; Graham Usher, *Palestine in Crisis* (London: Pluto Press, 1995).

Journal of Palestine Studies, vol. XXIII, no. 1 (Autumn 1993), p. 115. (21)

Finkelstein, "Securing Occupation:...", op.cit. (22)

الأرقام وارادة في: (23)

Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories.

(الصادر عن: Foundation for Middle East Peace)، ومذكورة في:

Said, "Palestinians Under Siege," op.cit., p. 9; and Rassem Khamaisi, "Setting the Land: A Pattern of Domination," *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture* 7, nos. 3-4 (2000), p. 89.

PASSIA, *Diary 2001*, p. 257 (citing Law Annual Report 1999). (24)

Ibid., pp. 257-258, citing Law Annual Report and Peace Now. (25)

أنظر مثلاً خريطة Jan de Jong في: (26)

Geoffrey Aronson, ed., "Settlement Monitor," *Journal of Palestine Studies*, vol. XXIX, no. 1 (Autumn 1999), p. 122.

وللمزيد عن هذه الطرق الالتفافية، أنظر:

Jeff Halper, "The 94 Percent Solution: A Matrix of Control," *Middle East Report* 30, no. 3 (Fall 2000), pp. 14-19.

The World Bank Group, "poverty in the West Bank and Gaza," *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture* 7, nos. 3-4 (2000), pp. 129-130. (27)

أنظر أيضاً: (28)

Akram Hanieh, *The Camp David Papers* (Ramallah: Al-Ayyam Press, 2000), and *Journal of Palestine Studies*, vol. XXX, no. 2 (Winter 2001); Said, "Palestinians under Siege," op.cit., (and particularly the maps of Jan de Jong contained therein); and Jan de Jong, "Palestinian Planning Imperatives in Jerusalem, with a Case Study on Snata" (Jerusalem: PASSIA, 2000).

Said, "Palestinians under Siege," op.cit., p. 9. (29)

أعلنها على وقع نفخ الأبواق عشية قمة كامب ديفيد، وهي: لا للانسحاب إلى حدود ٤ (30)

حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ لا تفكيك لـ (كل) المستوطنات؛ لا لتقسيم القدس؛ لا لجس عربي غربي نهر الأردن؛ لا عودة للاجئين الفلسطينيين.

(31) خلافاً للقيادة الموحدة للانتفاضة السابقة التي ضمت فقط فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (باستثناء الجهاد الإسلامي في البداية)، تضم القوى الوطنية والإسلامية كل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ومعظم فصائل "دمشق العشرة"، وكل التنظيمات الإسلامية باستثناء حزب التحرير.

(32) صار يُطلق اسم التنظيم على الجناح الناشط في "فتح" ولا سيما في أوساط المراقبين الإسرائيليين والأجانب (وبين الفلسطينيين بصورة متزايدة). غير أن "فتح" بمجملها في السابق كانت تعرف باسم "تنظيم فتح"، ومن ثم فإن العضوية في "فتح" أو في التنظيم سيان. لمزيد من المعلومات عن هذا الجناح في حركة "فتح" أنظر:

Graham Usher, "Fatah's Tanzim: Origins and Politics," Middle East Report 30, no. 4 (Winter 2000), pp. 6-7.

⁽³³⁾ للحصول على التفاصيل الكاملة، راجع:
Elam, op.cit.; Cordesman, op.cit., pp. 83-89.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>